

(آليات مواجهة هجرة الأدمغة الجزائرية في ظل العولمة)

عيدود هاجر - طالبة دكتوراه-

أ.د/ عسوس عمر: أستاذ التعليم العالي

جامعة قلمة.

الملخص:

يهدف هذا العمل إلى تسليط الضوء على آليات مواجهة هجرة الأدمغة الجزائرية في ظل العولمة، من خلال: تحديد معالم هجرة الأدمغة وعواملها، ثم عرض استراتيجيات تنمية الرأسمال الفكري الجزائري، وكذلك التركيز على أهم الآليات التي من شأنها أن تحد من هجرة الأدمغة كاستراتيجيات تحسين مناخ البحث العلمي والتطوير، واستراتيجيات تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأدمغة الجزائرية من خلال مكافحة الفقر والبطالة ومحاربة مظاهر الفساد، وفي الأخير ركزنا على آليات التكيف مع إفرزات العولمة من أجل الحد من هجرة الأدمغة الجزائرية والحفاظ على الكفاءات العلمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، هجرة الأدمغة، العولمة.

Résumé :

Ce travail vise à mettre l'accent sur les différents mécanismes pour faire face à la fuite des cerveaux algériens, à la lumière de la mondialisation, en définissant les paramètres et les facteurs de migration. En plus d'afficher des stratégies pour le développement du capital intellectuel algérien, nous nous concentrons sur les mécanismes les plus importants qui limiteraient la fuite des cerveaux, en tant que stratégies pour améliorer aussi bien le climat de la recherche scientifique et du développement, que les conditions sociales et économiques des cerveaux algériens en luttant contre la pauvreté, le chômage et la corruption.

Enfin, nous nous concentrons sur les mécanismes d'adaptation aux dérivés de la mondialisation afin de réduire la migration des cerveaux algériens et préserver les compétences scientifiques locales.

Les mots clés : Migration, Fuite des cerveaux, Mondialisation.

مقدمة:

يعتبر الرأسمال المعرفي من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم كونها من المكونات الرئيسية التي تؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، كما يعتبر العائد على الاستثمار في الرأسمال البشري أكبر من العائدات على الاستثمار في الرأسمال المادي، ولهذا السبب أصبح لزاما على الدول ممثلة في مؤسساتها أن تتبنى استراتيجيات من أجل إنتاج الرأسمال الفكري والحفاظ عليه خاصة في ظل العولمة.

فالعولمة تعد ظاهرة تتجاوز الحدود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية بين الأمم إذ أن آلياتها المختلفة تحمل في طياتها إيديولوجية التنميط الثقافي بشكل خاص، ووفقا لهذا الرأي فإن العولمة تعمل على بناء ثقافة موحدة

عالميا وتعكس مرحلة جديدة تفرض تلاحم العلاقات وتشابكها على الصعيد العالمي، كما عملت العولمة على توحيد مقاييس الجودة على المستوى العالمي، مما دفع الكثير من دول العالم إلى زيادة الاهتمام بالموارد البشري ودرجة كفاءته الفكرية والمعرفية. وبذلك مواكبة ركب الدول المتقدمة التي تشكل خطر الهيمنة الاقتصادية، التقنية-التكنولوجية على بقية الدول في العالم وتبنيها لفسلفة الاحتكار وتزايد حدة المنافسة في العالم والسعي لاستقطاب الأدمغة والاستفادة القصوى منها، مما ساهم في تزايد معدلات الهجرة في أوساط الفئات العلمية المثقفة من أغلب دول العالم النامي وأهمها الجزائر، وبناء على هذا ارتأينا تخصيص موضوع بحثنا في: آليات مواجهة هجرة الأدمغة الجزائرية في ظل العولمة.

أولا: تاريخ هجرة الأدمغة:

تعتبر الهجرة قديمة قدم المجتمعات، فقد ثبت أن الهجرة رافقت كل العصور، وساعدت على انتشارها مجموعة من العوامل مثل اكتشاف العالم الجديد (القارة الأمريكية، القارة الأسترالية)، وبداية الثورة الصناعية في أوروبا أخذت على إثرهما الهجرة الخارجية شكل الهجرة المنظمة ذات البعد الدولي.

كما كان لاكتشاف وسائل النقل الحديثة وبصفة خاصة الآلات البخارية والطائرات أثر كبير في تشجيع الناس على الانتقال من موطنهم الأصلي إلى أماكن كانت في السابق يصعب الوصول إليها، وكانت أول الهجرات التي اندفعت نحو العالم الجديد تعود لعوامل إجبارية، مما جعل من هؤلاء المهاجرين عبيدا هناك لخدمة الأرض والقيام بشؤون الرجل الأبيض، كما أخذت مجموعات من الصينيين بالقوة إلى كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية أو كندا من أجل العمل في مد خطوط السكك الحديدية بها، وفي القرن الماضي بسبب نتائج الهجرات الاستكشافية، ظهرت الهجرات السياسية والعسكرية التي قامت بها بعض الدول الأوروبية والأمريكية إلى جنوب المتوسط وأعماق إفريقيا، قصد البحث عن موارد إنتاجية جديدة. (عبد الله عبد الغني غانم، 2002، ص 15)

ومع الألفية الجديدة ارتفعت أعداد المهاجرين ارتفاعا لم تبلغه البشرية في جميع مراحل تاريخها فحسب ما تقدره الاحصائيات بلغت أعدادهم في عام 2000م إلى 176 مليون مهاجر، أما في سنة 2006 فقد ارتفعت أعدادهم إلى 191 مليون مهاجر، أي بزيادة بلغت نسبتها 3% من مجموع سكان العالم البالغ تعدادة نحو 6,5 مليار نسمة، كلهم من عابري الحدود الدولية من أجل الإقامة الدائمة في بلد آخر، أو على الأقل لمدة سنة، بالرغم من الإجراءات الصارمة في الحد من الهجرة الدولية. (بوساحة عزوز، 2007-2008، ص 112).

بعد الاستعمار الفرنسي للجزائر، هاجرت أعداد كبيرة من العائلات إلى المشرق العربي خاصة إلى بلاد الشام فرّين من الاستعمار الذي أهلك الشعوب، كما عرفت الهجرة الجزائرية اتجاهات عديدة نحو فرنسا نتيجة للظروف التاريخية التي مرت بها الدولتان لفترة طويلة من الزمن، وقد كان للحرب العالمية الأولى الفضل في فتح باب الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، وبدأ عدد المهاجرين يرتفع، وانتقلت اليد العاملة إلى فرنسا. وقد كانت الهجرة إجبارية خلال الحرب وحتى بعد الحرب أي في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين بازدياد عدد المهاجرين الجزائريين من جراء ظروف المعيشة القاسية والعمل. (طالغ نصيرة، 2010-2011، ص 40).

وتعتبر هجرة الأدمغة ظاهرة ليست بحديثة النشأة بل تمتد عبر امتداد التاريخ البشري، حيث تشير الشواهد التاريخية أن بناء الحضارة الإنسانية عبر العصور والأزمات إنما كان نتيجة انتقال الكفاءات من منطقة إلى أخرى وهو ما يفسر أيضا انتقال العلوم المختلفة بين الأمم، فقد تم العثور في مواقع أثرية بمدينة سوسة بشمال إفريقيا على نقوش علمها قائمة بأسماء العمال الأجانب المهرة الذين شيّدوا قصر الملك داريوس الأول فترة 521-485 قبل الميلاد، وقد هاجر علماء وكفاءات الحضارات القديمة من منطقة نهر النيل وما بين النهرين بعد قساوة الظروف الداخلية لبلدانهم، وإيجادهم لمناطق أخرى أكثر

أما واستقراراً وترحيباً بجهودهم وإنتاجهم الفكري، وهي العوامل نفسها التي دفعت الفلاسفة وعلماء الجزر اليونانية للانتقال إلى أثينا عدة قرون قبل الميلاد وهجرة العلماء الإغريق إلى الإسكندرية تجنباً للاضطهاد فكانت بحق سبباً في إقامة مركز حضاري جديد يضاها في مكانته مركز أثينا، فالحضارة العربية الإسلامية كانت أيضاً محل استقطاب للكفاءات الأجنبية من غير العرب كالإغريق والرومان، خصوصاً العلماء المسلمين من بلاد فارس و آسيا الوسطى من أجل طلب العلم من المدارس التي كانت مشهورة آنذاك في بلاد الشام خاصة في العراق كالمدرسة المستنصرية التي قصدها بعض أبرز علماء المسلمين كالفارابي و ابن سينا والرازي و ابن الهيثم والبيروني. (شيخاوي سنوسي، 2010-2011، ص 38)

ثانياً: تحديد المفاهيم:

1- مفهوم الهجرة:

الهجرة لغة: تعني هَجَرَ (هَجَرَهُ) هَجْرًا وَهَجْرَانًا: أي تركه، فالهجرة تفيد معنى الترك والمغادرة، ويقال هَجَرَ الشئ إذا تركه. (الأمين الكلاعي، 2002، ص 24)

وقد أعطى الباحثون في مجال الهجرة مجموعة من التعريفات للظاهرة كل حسب تخصصه، فالجغرافيون أو علماء السكان يعتبرونها ظاهرة جغرافية، وتعني انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى أي تغيير مكان الاستقرار.

والتعريف الإحصائي للهجرة يعتبر أن كل حركة تتجاوز الحدود ما عدا الحركات السياحية تدخل ضمن إطار إحصائيات الهجرة، وعندما تكون لمدة سنة أو أكثر تسمى هجرة دائمة، وعندما تكون أقل من سنة تحسب مؤقتة. (القصير عبد القادر، 1992، ص 108)

2- مفهوم هجرة الأدمغة:

ويقصد بها نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية كالعلماء والأطباء والمهندسين والباحثين وكذلك الاختصاصيون في مختلف المجالات العلمية، نحو بلدان أجنبية غير بلدانهم الأصلية واستقرارهم وممارسة نشاطاتهم الفكرية والعلمية والعملية هناك وبالتالي المساهمة في تنمية البلدان المستقبلية على حساب البلدان المرسل، وعادة ما تكون البلدان المستقطبة من بلدان العالم المتقدم التي تمنح المرتبات العالية، التدريب والتخصص والمكانة الاجتماعية والمناخ العلمي المناسب، مقابل افتقاد بلدان الإرسال لهذه المقومات. (القصير عبد القادر، 1992، ص-ص 113-115)

وتعرف على أنها فقدان الموظفين ذوي المهارة على مختلف المستويات بسبب الهجرة من بلد إلى آخر وقد اختلفت التعاريف بهجرة الأدمغة بين الباحثين، ويشير هذا المصطلح إلى الطبقات العليا التي تشمل العلماء والمهنيين ذوي المهارات العالية والفنيين المتخصصين، وحتى العمال المهرة، ويتألف هؤلاء الموظفون عادة من الأشخاص ذوي المستوى العالي من التعليم الذين يهاجرون من البلدان النامية للانضمام إلى قوة العمل في البلدان الأكثر تقدماً. (Marc Rwabahungu, 2007, P01)

3- مفهوم العولمة:

لا بد من الإشارة إلى أن أغلب التعريفات والاجتهادات التي عملت على تبين مفهوم ودلالة العولمة والتي تعددت إلى ما يلي:

- البعض من تلك الاجتهادات اقتصر على وصف هذه الظاهرة على أنها عملية أمركة العالم، أي نشر الثقافة الأمريكية بحيث تغلب على المجتمعات الثقافية الأخرى.

• يراها البعض الآخر على أنها الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الرعاية المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية في أوسع وأحدث صور الهيمنة الاستعمارية، أي أن العولمة عملية يراد منها نشر مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي، وفرضه على عامة الأساليب الاقتصادية التي تتبعها المجتمعات الأخرى.

• يذهب فريق ثالث للقول بأن العولمة ظاهرة تنحو بالمجتمعات الإنسانية قاطبة نحو التجانس (التشابه) الثقافي وتكون الشخصية العالمية ذات الطابع الإنفتاحي على ما حولها من مجتمعات وثقافات مختلفة، ويعتمد أنصار هذا الفريق على جملة التطورات الهائلة الحادثة في قطاع الاتصالات والمواصلات بين المجتمعات الإنسانية المختلفة، والتي أسهمت بشكل كبير في نشر ثقافات المجتمعات بخاصة المتقدمة والتي تصبو المجتمعات النامية بلوغ مستوى تطورها الصناعي والاقتصادي والعلمي. (العولمة وأثرها على التعليم العالي: 11-26-1430)

ويمكن القول أن الدلالة الأصلية لكلمة العولمة هي التناقص بين شعوب العالم، بما يعنى التعرف على ثقافة الآخر واستيعابها والاستفادة بما هو إنساني وقابل للتعميم منها، والتمتع برؤية خصائص الآخر الثقافية والحضارية والتعرف عليها، بما في هذا التنوع من إثراء للتراث الإنساني ومن إمكانية تبادل الخبرات بما يدعم ارتفاع مستوى الذكاء البشرى ومن ثم إمكانية دعم مستوى اللياقة النفسية لدى الفرد بما يستطيع أن يكمل سعادته (ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "العولمة وأولويات التربية، 2004)

ثالثاً: عوامل الهجرة:

لقد حركت الهجرة البشرية عبر مراحل التاريخ المختلفة مجموعة من العوامل اختلفت من منطقة إلى أخرى إلا أن لها مجموعة عوامل ودوافع تكاد تكون مشتركة بين الهجرات الخارجية، وقد أكدت معظم الدراسات على أن دوافع الهجرة تتلخص في عوامل الطرد في البلد الأصل وعوامل الجذب في البلد المستقبل، وأن هذه العوامل تختلف درجة تأثيرها من منطقة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى. وهناك من حدد العوامل التي تحفز على الهجرة وتؤثر في تياراتها وقسمها إلى الفئات الأربعة التالية:

1. عوامل مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين (منطقة الأصل).
2. عوامل مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين (منطقة الوصول).
3. العوائق المتداخلة بين المنطقتين (منطقة العبور).
4. العوامل الشخصية. (فتحي محمد أبو عيانة، 2000، ص-ص 297-298)

رابعاً: استراتيجية تنمية الرأس مال الفكري في الجزائر:

لقد أصبحت التنمية البشرية من الأولويات المتقدمة في المجتمعات المختلفة، وخاصة المؤسسات التي أصبحت الموارد البشرية الركيزة الأساسية التي تنشأ عليها هذه المؤسسات فأصبح بذلك إدراج المورد البشري ضمن المخططات الكبرى في الاستراتيجيات التنموية من الآليات المهمة في تكوين الطاقات البشرية اللازمة في المجتمع لخلق الثروة.

إن تنمية رأس المال البشري وما يتوفر للإنسان من خدمات وما يتطلع إليه من سمات في الحياة، هي محور الدائرة في كل الأنشطة المتصلة بالتنمية ودعمها رئيسية للتنمية الشاملة ولقد أصبح هناك مجال جديد هام وهو بناء استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية مما يسمح بخلق الرغبة في التقدم في العنصر الإنساني، والاستثمار البشري في إعادة الفنيين ورجال العلم والبحث وتسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تنمية مواردها البشرية، وضرورة التركيز على الأكفاء من الموارد المتوفرة وتوظيف ذوي المؤهلات الجيدة من الشباب وتطوير مسيرتهم الوظيفية كمصدر لتجديد الكفاءات ووضع مخططات وخلق برامج

تطويرية وتنفيذ سياسة لتطوير المسيرة الوظيفية ضمن نظام جديد لإدارة الأداء والمكافآت وإصلاح سياسة العقود وذلك بالاستخدام المناسب للعقود المؤقتة إلى حين العثور على وظائف مستقرة. (مكتب العمل الدولي، www.lo.org.lw.cms.gb، 297).

وفي مجال المتطلبات العالمية الجديدة ينظر للتعليم كواحد من أهم أعمدة النهضة والتقدم، كما أن رأس المال البشري عامل مهم وأساسي في بناء الدول، إلا أن عملية إعداد هذا الرأسمال تتطلب وجود نظام تعليمي وتكويني فعال من أجل تحضير هذا الأخير للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في خلق الثروة، وتسعى الجزائر منذ مدة إلى تطوير بنيتها البشرية من خلال:

- إعادة تأهيل الأطر الإدارية

- افتتاح المعاهد والكليات والجامعات

- تأمين الأجهزة اللازمة لفتح فرص التشغيل. (صندوق النقد العربي، 2006، ص 31).

ويعتبر التعليم والتكوين مكونا أساسيا وشرطا ضروريا من شروط تنمية الرأس المال البشري من حيث الكم والكيف فوجود مستوى معين ومحتوى محدد للتعليم ضروري لتنمية الفرد والمجتمع ومن جهة أخرى يعد أيضا متطلبا من متطلبات تشكيل الاتجاهات والدوافع للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، ولقد أدركت الجزائر على أن التحديات التي يحملها العصر الجديد لن يتصدى لها إلا الرأسمال البشري دائم الترتي ودائم النمو سواء على المستوى الفردي أو على صعيد المجتمعات. (منير نوري، فاتح مجاهدي، 2008، ص 237)

يتكون نظام التعليم والتكوين في الجزائر كغيره من باقي دول العالم من أربعة قطاعات تعمل على تأمين مهمات مختلفة لكن مكملة لبعضها البعض من حيث الغاية، وتقع تحت الوصاية الإدارية والتربوية لثلاث وزارات منفصلة وهي وزارة التربية الوطنية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وزارة التكوين والتعليم المهني ويضم:

- تعليما أساسيا وإجباريا لكل الأطفال يدوم تسع سنوات ويتكون من مرحلتين: التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط ويتوج بشهادة التعليم المتوسط.

- تعليما ثانويا يستغرق ثلاث سنوات ويتوج بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي.

- تعليم عالي موزع على الجامعات والمعاهد.

- تكوينات مهنية وتوفر تكوينا أوليا وتكوينا مستمرا يتوج بشهادات مهنية أو تأهيل مهني في فروع واختصاصات مهنية متعددة.

وبلغ المنتسبون إلى نظام التعليم والتكوين والتعليم العالي في نسبة 1995، 7.5 مليون فرد ونجد 54% من العدد الإجمالي يمثلون ذكور، لينتقل العدد إلى 8.9 مليون مع حلول سنة 2005 تشكل الفئة السنوية فيها 50%. أما التطور العددي للطلاب فقد شهد تزايد كبيرا بنسبة 3.1 أضعاف خلال عشر سنوات من 1994 إلى 2004. (Rapport national sur le développement humain Algérie 2006, p 25)

وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الوضع في تحسن ملحوظ في معدلات النجاح وزيادة معدلات التكوين والتقدم وزيادة الرغبة عند الفئة الشابة في مواصلة التعليم وذلك لسعيها للحصول على فرصة الاندماج في سوق العمل، كما أن لقطاع التكوين المهني دور مكمل لنظام التعليم.

ويجدر القول أنه من الصعب جدا أن نحدد مستوى التنمية البشرية التي وصلت إليها الجزائر خاصة وأن التقرير الأخير حول التنمية البشرية والذي أعد من طرف CNES بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر أشار إلى أن الجزائر أصبحت تسجل نسبة مردودية داخلية غير كافية، فما يمكن ملاحظته هو ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب، وهذا يساهم بشكل كبير في تأخير خروج المتعلمين لسوق العمل ويؤدي التسرب إلى انخفاض المستوى التعليمي للسكان وقوة العمل، وهذا ينعكس سلبا على مستقبل التشغيل في الجزائر وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الجزائر تعاني من مشكلة الخروج المبكر للمتمدرسين من التعليم ومن ثم يصبح هذا العامل عنصرا إضافيا من عناصر الضغط على سوق العمل لأنه يفسر دور التعليم في التحديد الكيفي للتشغيل بالإضافة إلى الأداء أو على المستوى التكويني التأهيلي بسبب الانفصال الكبير بين مراكز التدريس والعمل الميداني أي الارتباط بالمؤسسات لدراسة مدى جدوى التعليم النظري وهذا يفسر بشكل كبير ضعف إنتاجية العامل. (بوصافي كمال، 2006، ص 188)

خامسا: تحسين المناخ العلمي وتطويره

لقد أحست الحكومات في الآونة الأخيرة بجدوى استثمار الأموال في مجالات الأبحاث، فقد أوضح EWELL RAYMOND التابع لمؤسسة العلم الوطنية في واشنطن من خلال بحث علمي نشر نتائجه عام 1955، أن الريح الذي تجنيه أمريكا في ربع قرن مما تنفقه على البحث العلمي في سنة يتراوح ما بين 100 ضعف إلى 200 ضعف، وهذا ما يدل على وجود علاقة جد وثيقة بين التنمية والبحث العلمي، مما جعل الدول تتسابق في الإنفاق على البحث، وتهمك في إنماء مؤسساته، وإعداد الباحثين بل اجتذابهم من الخارج بأي ثمن، والحقيقة أن قضية تمويل الأبحاث قضية معقدة خصوصا في البلدان المحدودة الموارد كالبلدان العربية، غير أن البعض صار يفكر في الآونة الأخيرة بمؤسسات بحثية في الوطن العربي، يستخدم فيه أمهر الباحثين الذين يمكنهم كفريق متعاون خدمة أهداف الأبحاث على المستوى القومي- العربي، والتعاون مع مؤسسات البحث على المستوى الدولي. (أعراب فتيحة، 2010-2011، ص 49)

إن توفر الأدوات والأجهزة هي التي تزيد من قدرات الباحث مثل: الحاسبات والعقول الإلكترونية والتكنولوجيا العالية كالأنترنت، ويضاف إلى ذلك ضرورة توفر النشر والتوثيق والمكتبات والدوريات، وهذا كله ما يدل على أهميته ومكانته في تدعيم أعمال الباحثين وتعزيز جهودهم في البحث وتهيئة الباحث للتمكن من ممارسة البحث العلمي.

ويتحسن البحث العلمي من خلال بناء قاعدة معلوماتية لإرساء الأسس السليمة للبحث العلمي، وقصد توفير المبادئ التموينية للبحث العلمي يجب إنشاء صندوق مشترك يمول من القطاعين العام والخاص من أجل دعم وتطوير البحث العلمي بالجامعات، ووحدات تسويق البحوث داخل الجامعات تساعد على دعم ميزانية الأبحاث، وكذا ترشيد برامج البعثات الدراسية والتدريبية للخارج، والحرص على إتاحة العرض أمام الباحثين للاطلاع على أحدث التطورات العلمية، واكتساب الخبرة في التعامل مع تطبيقاتها في المجالات المختلفة.

- تنفيذ مشاريع البحث التعاقدية التي تتمتع بميزانية محددة مسبقا.

- فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات الحكومية والخاصة من جهة، والجامعات من جهة أخرى، بحيث ترسل هذه المؤسسات احتياجاتها البحثية للجامعات وتتولى في نفس الوقت تمويل جزء منها مقابل الاستفادة بنتائجها. وتحويل جزء من ضرائب الدول إلى ميزانية البحث العلمي بالجامعات لتدعيمه. (عبد الله شمت المجيدل، 2008، ص-ص 39-43)

سادسا: سياسات تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأدمغة الجزائرية

1- استراتيجيات مكافحة البطالة

• تطوير سوق العمل في الجزائر: أي تطوير سوق العمل بقسميه: السوق رسمي، والسوق الغير رسمي، إذ يمثل السوق المنظم والمحمي بجملة من القوانين والتشريعات التي تضمن سيره، ويتميز هذا السوق بالاستعمال المكثف لرأس المال والآلات العصرية، أما سوق العمل الغير رسمي فيمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل، ويخص الفئة الأقل مهارة ويتميز بالحركية والمرونة وبالافتقار للحماية الاجتماعية. (دموش وسييلة، 2009-2010، ص-ص 51-52)

إن نسبة البطالة أصبحت تشكل تهديدا على المجتمع، مما توجب على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية خاصة في أوساط الشباب، وتمثلت هذه الإجراءات في وضع برامج عديدة لترقية الشغل، وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها مع التركيز على حملة واسعة للتجسييس والتوجيه من أجل إنجاح هذه البرامج، وبالموازاة مع البرامج التي وضعت للتطبيق في مجال التشغيل فإن الفترة من 1999 إلى 2004 عرفت انتعاشا اقتصاديا معتبرا حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي. (دموش وسييلة، المرجع نفسه، ص44)

وهذه الجهود استثمرت في إطار البرنامج الخماسي 2005-2009 الخاص بالبرنامج الإضافي لدعم النمو الاقتصادي بتخصيص إمكانيات مالية أخرى، فقد حققت الجزائر نتائج إيجابية على صعيد التوازنات الاقتصادية بعد تطبيقها لبرنامج التعديل الهيكلي.

أما الأهداف المسطرة بالنسبة للسنوات الخمس 2010-2015، فإن البرنامج سعى إلى خلق مليوني منصب شغل وتجنيد أكبر لكل الطاقات لتفادي النقائص المسجلة تماشيا مع متغيرات سوق الشغل والتطورات الجديدة، وكذا ربط الشغل بظاهرة الفقر وهو التداخل الذي دعمته المنظمة الدولية للعمل من خلال توصيتها "التحرر من الفقر عن طريق العمل" وهو أسلوب تنتهجه كل الدول، تدعيم استمرار كل برامج التشغيل السابقة وتحسينها لبلوغ نتائج أحسن وتوفير العمل لأكثر عدد من المواطنين وخفض البطالة إلى أدنى مستوياتها. (شفيق العلاء، 2009، ص-ص 349-350)

2- استراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر

إن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر بالجزائر تقوم على تجسيد حدود الفقر ومفهومه من خلال معرفة:

- من هو الفقير؟، وأين يتواجد هذا الفقير؟، لماذا هو فقير؟، كيف يمكن معالجة فقره؟
- والاستراتيجية هدفت إلى إرساء أسس تنمية اقتصادية مستدامة وتضامن اجتماعي للقضاء على أسباب إفقار السكان مع حلول سنة 2005، من خلال تسطير مجموعة من التدابير المؤسسية والهيكلية التي تعمل على:
- لا مركزية سلطة القرارات الإدارية من أجل مشاركة حقيقية للمواطنين.
- تعبئة الطاقات الاجتماعية وتأطيرها وتحقيق مبدأ توازن الفرص وتساويها بين الأفراد.
- المساعدة على الاندماج الاجتماعي والمبني بترقية روح المبادرة.
- ترقية طرق وآليات المشاركة وتعزيز دور الجماعات المحلية والعمل على ترقية سياسة شاملة للتنمية الاقتصادية ترمي إلى التخفيف من حدة الفقر.

لقد اتسمت المحاور الأربعة عشرة (14) للاستراتيجية الوطنية بتعدد القطاعات والمستويات، وكذا التدابير وتمثلت هذه المحاور أو الاستراتيجيات الفرعية في:

- ترقية النمو بمشاركة الفئات الفقيرة
 - الإصلاحات الخاصة بالقطاع المالي وإتاحة القروض للفئات الفقيرة
 - تطوير القطاع الخاص ومشاركة الفئات الفقيرة
 - تطوير الفلاحة قصد التخفيف من حدة الفقر والإقصاء
 - التنمية الريفية عن طريق المشاركة
 - التنمية البشرية وترقية الأفراد
 - التوازن بين الجنسين
 - تطوير سوق العمل
 - تطوير السكن الاجتماعي لصالح الفئات الفقيرة وتنويعه
 - استمرارية الأنشطة والمشاريع التنموية
 - برنامج المساعدة الاجتماعية وشبكات الحماية لفائدة الفئات المحرومة
 - توفير محيط مؤسسي وإطار قانوني وتنظيمي
 - تشجيع التنمية الاجتماعية عن طريق المشاركة
 - إنشاء جهاز متابعة الفقر ومستوى المعيشة. (حصروري نادية، 2008-2009، ص-ص 134-137)
- 3- استراتيجيات الوقاية من الفساد ومكافحته:

في إطار الجهود الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته أنشأ المشرع الجزائري هيئة في غاية الأهمية أسندت لها مهمة التصدي لظاهرة الفساد الإداري، وهي الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وهذا بموجب قانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والتي تنص المادة 17 منه على ما يلي: "تنشأ هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد لمكافحته، قصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد"، وقد سبق هذه الهيئة المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها الذي أنشئ سنة 1996 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 233/96. والذي تم حله نظرا لفشله في مكافحة هذه الآفة سنة 2000 ولعل أهم أسباب ذلك هو عدم استقلاليته في أداء مهامه الموكلة له. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 41، 1966)

وقد أصبح من الضروري تحمل الدولة لمسئوليات ومهام جديدة تتناسب مع التوجه الاقتصادي الجديد والاعتماد على آليات العرض والطلب، وفيما يلي بعض الآليات التي يمكن إتباعها لتحسين دور الدولة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي:

- زيادة الدعم الحكومي للسلع الأساسية، للطبقات محدودة الدخل، مع زيادة الإنفاق العام الموجه للتعليم والتدريب والإنفاق العام الموجه للصحة.

- العمل على تشجيع الصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة ومحاولة تقليل الآثار السلبية لتنفيذ الجات على الاعتبارات الاجتماعية
- العمل على إنشاء شركات عامة في مجالات مختلفة يحتاجها الاقتصاد القومي عن طريق استخدام العائد المتحصل من الخوصصة وتشجيع الأفراد والمؤسسات على طرح أفكار تساهم في حل مشكلة البطالة، الركود والتنمية وتوفير خدمات الكهرباء والمياه والغاز والاتصال بأسعار مناسبة. (فتحي أبو الفضل، عز الدين حسنين، محمد القفاص، 2004، ص -ص 119-120)
- التأكيد على البشرية وذلك باستهداف مفهوم وقيم المواطنة العالمية، والإفادة من برامج التربية العالمية: وذلك لتعزيز التفاهم والتعاون الدولي بين الشعوب على اختلافها، فهي أحد سبل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. (هاني محمد يونس موسى، faculty.ksu.edu.sa/74631/Documents)
- التنمية بالخصوص ما يلي: التربية الوطنية، والتعليم العالي (عبد الرحمان تومي، 2011، ص 325)
- سابعاً: متطلبات التكيف مع العولمة والحد من هجرة الأدمغة:
- ويمكن إجمال متطلبات التكيف مع العولمة والحد من هجرة الأدمغة في النقاط التالية:
- 1- في مواجهة متغيرات العصر -العولمة-، فإن التعليم العالي العربي، يتحمل عبء تكيف نفسه مع تلك المتغيرات، من حيث أهدافه وبناءه ومحتواه.
 - 2- مع التزايد المستمر في الطلب على التعليم العالي فمن الضروري تشجيع التعليم العالي الخاص، على أن يكون خاضعاً لمعايير الجودة المعترف بها، ومن الضروري كذلك تشجيع التعليم العالي ذو الكلفة الأقل، والتي أثبتت كفاءتها وفعاليتها.
 - 3- التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وعالم الشغل.
 - 4- التوسع في نشاطات التوجيه والإرشاد الأكاديمي والمهني.
 - 5- التحول من الممارسات الإدارية داخل الجامعة الجزائرية، إلى ممارسات يتوافر فيها التخطيط والتنظيم والتنسيق والمتابعة والتقييم، وتستهدف تحريك مؤسسات التعليم العالي مع ما تتطلبه وتفرضه متغيرات العصر وتحديات المستقبل.
 - 6- التأكيد على الأخذ بمبدأ ضبط الجودة، وإدارة الجودة الشاملة ضماناً لفاعلية الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي في الوطن العربي.
 - 7- ضرورة انفتاح مؤسسات التعليم العالي على المجتمع لتشجيع المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات التي تتصل بتخطيط البرامج الدراسية وتقييم الأداء، وتمويل البرامج والمشروعات البحثية.
 - 8- توظيف المعلوماتية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تشخيص المشكلات واستشراف المستقبل، ووضع الخطط ورسم السياسات، والمتابعة والتقييم واتخاذ القرارات، وإنشاء هيئة للتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ونشر التجارب والصيغ المستحدثة في التعليم، مثل التعلم عن بعد، والجامعة المفتوحة، وأساليب التدريس باستخدام التكنولوجيا التعليمية.

- 9- إثراء المكتبات بالكتب والمراجع والدوريات الحديثة وتنشيط حركة الترجمة وتعزيز تبادل المواد المكتبية بين الجامعات العربية، وتوفير الدعم المادي اللازم لتزويد الأقسام العلمية في مؤسسات التعليم العالي ومركز البحوث بما تحتاج إليه من مختبرات وأجهزة ومعدات علمية، بالكم والكيف اللازمين، مما يمكن عضو هيئة التدريس من إجراء تجاربه وإنجاز مهامه البحثية. (أحمد الخطيب، 2009، ص-ص 54-52)
- 10- مشاركة المؤسسات العامة والقطاع الخاص وكل الجهات التي لها علاقة بالعملية التعليمية في الإنفاق على النشاط البحثي، إما من خلال تشجيعها على التبرع أو من خلال إصدار تشريعات خاصة بذلك، مع تطوير النشر العلمي في المجالات والدوريات العربية.
- 11- إنشاء شبكة عربية للمعلومات، يكون من ضمن مهامها إصدار فهرس سنوي للبحوث المنشورة في الدوريات والمجلات المتخصصة في العالم العربي، وهذا يساعد على نشر الإنتاج العربي وتبادل الأفكار والتجارب وتشجيع الباحثين العرب على تكثيف الإنتاج نوعاً وليس كما فقط.
- 12- انطلاقاً من مسؤولية الدولة عن بناء رأس المال الإنساني بكافة أشكاله، فيجب أن تستمر مسؤولية الدولة في توفير فرص التعليم العالي للمواطنين المؤهلين للالتحاق به، وتحرير مؤسسات التعليم العالي من سلطان الحكومة. وأن تقوم عليها مجالس إدارة مستقلة رباعية التمثيل (الدولة، قطاع الأعمال، المجتمع المدني، والأكاديميون).
- 13- العمل على رفع كفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي، وتنظيم العائد المعرفي والمجتمعي لها، من خلال اعتماد نظام للمساءلة والرقابة الجادة لمؤسسات التعليم العالي، وبخاصة فيما يتصل بالمال العام.
- 14- إقامة نظم اعتماد أكاديمي جديدة لبرامج وتخصصات التعليم العالي وتطبيقها بصرامة، لضمان النوعية في جميع مؤسسات التعليم العالي. إعادة النظر في هياكل وبرامج مؤسسات التعليم العالي وتجنب التكرار النمطي في نسق التعليم العالي ككل، واعتماد المرونة في هذه الهياكل والبرامج، لمواكبة احتياجات خطط التنمية الوطنية من العمالة الماهرة والمدرّبة.
- 15- أن يتم تطوير معايير للجودة أو النوعية كمكون أساسي لنظم الاعتماد الأكاديمي وتطبيق هذه المعايير على مؤسسات التعليم العالي القائمة حالياً وعلى المؤسسات الجديدة التي يتم إنشاؤها، بحث لا تضاف مؤسسات جديدة للتعليم العالي إلا وتساعد على تحسين جوهرى للجودة أو النوعية.
- 16- دعوة الجامعات ومراكز البحث العلمي في الوطن العربي لإجراء دراسات وبحوث تتعلق بالمستجدات العالمية وعلى رأسها ظاهرة وثورة المعلومات والتكنولوجيا بهدف التعرف على انعكاساتها السلبية على الوطن العربي واقتراح البدائل لمواجهتها.
- 17- دعوة الجامعات ومراكز البحث العلمي في الوطن العربي لإجراء دراسات وبحوث تتعلق بالاحتياجات القومية، وبخاصة تلك المتعلقة باحتياجات الأمن القومي والاحتياجات التنموية والاحتياجات المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك بهدف تعزيز الأمن القومي العربي وتحقيق شروط التنمية المستدامة وترسيخ القيم المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي.
- 18- توجيه الدراسات العليا في الجامعات العربية لإجراء البحوث المتعلقة برسائل الماجستير والدكتوراه لمعالجة التحديات المتعلقة بالمستجدات العالمية (العولمة وثورة المعلومات والتكنولوجيا والثورة الإدارية) والتحديات المتعلقة بالاحتياجات القومية (الأمن القومي والاحتياجات التنموية واحتياجات الديمقراطية وحقوق الإنسان). واقتراح الآليات المناسبة للتصدي لتلك التحديات.

19- الدعوة إلى إنشاء صندوق عربي لتمويل البحث العلمي في الوطن العربي على أن تكون إدارة هذا الصندوق تحت مظلة الجامعة العربية، وأن يتم تمويل هذا الصندوق برأس مال ضخّم من قبل الدول العربية –تقديم الاستشارات العلمية للدول العربية في مجال إجراء دراسات الجدوى للمشروعات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تم تنفيذها على المستوى الإقليمي. (أحمد الخطيب، 2009، ص-ص 56-59)

خلاصة:

مما سبق ذكره يتضح جليا أن آليات الحفاظ على الأدمغة الجزائرية ومواجهة هجرتها، تبنى على استراتيجيات مكافحة عوامل الطرد وتحسينها والمتمثلة أساسا في صياغة استراتيجيات وبرامج تهدف للنهوض بمستوى البحث العلمي وتشجيع الأدمغة على العطاء الفكري، إضافة إلى تحسين الظروف الاجتماعية للكفاءات الوطنية كمكافحة البطالة ومحاربة الفقر والفساد بأنواعه، هذا من جهة، ومن جهة ثانية محاولة التكيف مع متطلبات العصر وتأثيرات الظروف العالمية التي فرضها النظام الجديد المتمثل في العولمة ومتطلباتها، كاقتماد المعرفة والعولمة الإعلامية والثقافية، وكذا فتح مجال التبادل البشري بين الدول، هذا الأخير يرتكز على استقطاب الكفاءات الفكرية بالدرجة الأولى باعتبار مخزونها المعرفي عاملا أساسيا للتنمية الشاملة إذا ما تم استغلال قدراتها بشكل مثالي.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

- 1- أحمد الخطيب: التعليم العالي الإشكاليات والتحديات، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط2009، 01.
- 2- الأمين الكلاعي: الهجرة التونسية إلى الدول العربية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2002.
- 3- حنان بن عوالي: متطلبات فعالية التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية لخلق الميزة التنافسية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف. Labocolloque. Voila met /133 benaoualih.
- 4- سنوسي شيخاوي: هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر 1999-2010، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أورو-متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2010-2011.
- 5- شفيق العلاء: البطالة والتشغيل عند الشباب، الملتقى الدولي حول الشباب بين الأصالة ومسيرة العصر، 24-25-26 مارس 2008، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، 2009.
- 6- عبد الرحمان تومي: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة-الجزائر، 2011.
- 7- عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن-دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب-، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
- 8- عبد الله شمت المجيدل، وآخرون: البحث العلمي في الوطن العربي إشكاليات وآليات للمواجهة، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، مصر، 2008.

- 9- عبد الله عبد الغني غانم: المهاجرون-دراسة سوسيوولوجية أنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2002.
- 10- عزوز بوساحة: اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية-دراسة ميدانية بجامعة باتنة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنموية، جامعة باتنة، 2007-2008.
- 11- فتحي أبو الفضل، عز الدين حسنين، محمد القفاص: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مكتبة الأسرة الأعمال الفكرية، مهرجان القراءة للجميع، 2004.
- 12- فتحي محمد أبو عيانة: جغرافيا السكان، دار النهضة العربية، ط 5، بيروت، 2000.
- 13- فتيحة أعراب: معوقات البحث العلمي لدى الأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية- دراسة ميدانية على أساتذة جامعة الجزائر 02، بوزريعة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع الثقافي التربوي، 2010-2011.
- 14- كمال بوصافي: حدود البطالة الظرفية والبطالة البنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 188.
- 15- منير نوري، فاتح مجاهدي: دور الابتكار في اكتساب المنظمة العربية ميزة تنافسية والحفاظ عليها، الملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار، جامعة 8 ماي 1945، 16 - 17 نوفمبر، 2008.
- 16- نادية حصروري: تحليل وقياس الفقر في الجزائر- دراسة تطبيقية في ولاية سطيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.
- 17- نصيرة طالح: أثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج -دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج- جامعة مولود معمري تيزي وزو، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2010-2011.
- 18- هاني محمد يونس موسى: دور التربية في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع العربي، قسم أصول التربية، كلية التربية جامعة بنها. faculty.ksu.edu.sa/74631/Documents/20%الهوية.doc.
- 19- وسيلة دموش: أزمة البطالة في الجزائر وأبعادها وآفاقها: دراسة تحليلية للعشرية الأخيرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة، 2009-2010.
- 20- صندوق النقد العربي: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.
- 21- المرسوم الرئاسي رقم 233/96 في 02 جويلية 1996 يتضمن إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 41، 1996.
- 22- مكتب العمل الدولي: مجلة الإدارة - لجنة البرنامج والميزانية والإدارة البند السابع عشر من جدول الأعمال، استراتيجية الموارد البشرية لمنظمة العمل الدولية، www.lo.org.w.cms.gb-297
- 23- ورقة عمل مقدمة إلى ندوة " العولمة وأولويات التربية "، كلية التربية، بجامعة الملك سعود في الفترة من 20-21 إبريل 2004 www.pdfactory.com
- 24- العولمة وأثرها على التعليم العالي: 26-11-1430. <http://www.novapdf.com>

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. CNES .**Rapport national sur le développement humain Algérie 2006**, réalise en coopération Avec Pun.
2. Marc Rwabahungu: **La fuite des cerveaux un facteur important du sous-développement**, Union Interparlementaire, Association des Secrétaires Généraux de Parlement , Session de Nusa Dua Avril/mai 2007.